

Distr.
LIMITED

A/C.2/52/L.44
3 December 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الثانية والخمسون
اللجنة الثانية
البند ٩٩ (ب) من جدول الأعمال

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس اللجنة. السيد عادل
عبد اللطيف (مصر)، على أساس مشاورات غير رسمية
عقدت بشأن مشروع القرار A/C.2/52/L.9

التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد قراراتها ١٣٤/٣٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨، الذي أيدت فيه خطة عمل
بوينس أيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، و ١٥٩/٤٦^(١) المؤرخ ١٩ كانون
الأول/ديسمبر ١٩٩١ بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، و ٩٦/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر
١٩٩٤ المتعلق بعقد مؤتمر الأمم المتحدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، و ١١٩/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون
الأول/ديسمبر ١٩٩٥ بشأن التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية وعقد مؤتمر للأمم المتحدة
بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، فضلا عن القرارات الأخرى ذات الصلة التي اتخذها كل من الجمعية
العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية،

وإذ تعيد تأكيد كذلك أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يشكل عنصرا مهما من عناصر التعاون
الدولي من أجل التنمية وأساسا ضروريا للاعتماد على الذات على الصعيدين الوطني والجماعي فضلا عن
أنه وسيلة لضمان اندماج ومشاركة الدول النامية بصورة فعالة في الاقتصاد العالمي وأنه ليس بديلا للتعاون
بين الشمال والجنوب بل هو مكمل له،

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بوينس أيرس، ٣٠
آب/أغسطس - ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.78.II.A.11 وتصويب)، الفصل
الأول.

وإذ تدرك أن البلدان النامية تتحمل المسؤولية الأساسية عن تعزيز وتنفيذ التعاون الاقتصادي والتقني فيما بينها، وإذ تكرر تأكيد الحاجة إلى أن يدعم المجتمع الدولي الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتوسيع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال أسلوب التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية،

وإذ تحيط علماً بالقرارات والتوصيات الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الحادي عشر لرؤساء دول وحكومات حركة بلدان عدم الانحياز^(٣) المعقود في كارتاخينا دي اندياس، كولومبيا، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، وإذ ترحب في هذا السياق بتشغيل مركز حركة بلدان عدم الانحياز للتعاون التقني فيما بين بلدان الجنوب في جاكارتا، في عام ١٩٩٨، وإذ تدعو جميع شركاء التنمية إلى الاستفادة من هذا المركز وتقديم الدعم له، حسب الاقتضاء،

وإذ تحيط علماً أيضا بالإعلان الذي اعتمده وزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ في اجتماعهم السنوي الحادي والعشرين^(٣) المعقود بنيويورك في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، والذي أكد فيه الوزراء تزايد أهمية وتكامل التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية كوسيلة لدعم الشراكة العالمية في التعاون الاقتصادي الدولي وتوسيع نطاقها،

وإذ ترحب بالإعلان وخطة العمل اللذان اعتمدهما مؤتمر بلدان الجنوب المعني بالتجارة والتمويل والاستثمار المعقود في سان خوسيه، كوستاريكا في الفترة من ١٥ إلى ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، ووضعاً طرائق محددة تتعلق بالمسائل القطاعية المتصلة بالتعاون في مجال التجارة والمالية والاستثمار والأعمال الحرة،

وإذ ترحب كذلك بنتائج المنتدى الثاني لآسيا وأفريقيا المعقود في بانكوك في حزيران/يونيه ١٩٩٧، باعتباره آلية لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وبعقد مؤتمر طوكيو الدولي الثاني المعني بالتنمية في أفريقيا، في اليابان في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، وإذ تطلب إلى المجتمع الدولي أن يعيد تأكيد التزامه في مجال دعم جهود التنمية في أفريقيا،

(٢) انظر A/50/752-S/1995/1035، المرفق الثالث؛ انظر الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة الخمسون، ملحق تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، الوثيقة S/1995/1035.

(٣) A/52/460، المرفق.

١ - تؤيد تقرير اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية عن دورتها العاشرة^(٤)، والمقررات التي اعتمدها اللجنة الرفيعة المستوى على النحو الوارد في المرفق الأول من تقريرها^(٥)؛

٢ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب^(٦) الذي يتضمن استعراضا وتحليلا شاملين ومنهجين للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب على الصعيد العالمي ولدعم منظومة الأمم المتحدة لذلك التعاون؛

٣ - تحيط علما أيضا بمشروع المبادئ التوجيهية المنقحة لاستعراض السياسات والإجراءات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، المقدم من لجنة التنسيق الإدارية، وتوصي بأن يقدم مشروع المبادئ التوجيهية المنقحة، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين، في سياق الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة؛

٤ - تدعو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فضلا عن سائر المنظمات المعنية، إلى القيام بصورة مشتركة، بعد أن يأخذوا في الاعتبار الولايات وبرامج العمل والأولويات المتفق عليها، بمواصلة العمل المتعلق بوضع توصيات محددة بشأن متابعة وتنفيذ الإعلان وخطة العمل المعتمدين من مؤتمر بلدان الجنوب المعني بالتجارة والتمويل والاستثمار؛

٥ - تؤكد ضرورة تكثيف عملية تعزيز الحوارات الأقليمية المختلفة وتبادل الخبرات فيما بين المجموعات الاقتصادية على الصعيد دون الإقليمي والإقليمي لأغراض توسيع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال إدماج طرائق التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية؛

٦ - تطلب إلى جميع الحكومات ومؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، أن تنظر في زيادة المخصصات للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية وأن تحدد طرائق جديدة لتمويل تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، مثل التعاون الثلاثي والتمويل من القطاع الخاص؛

(٤) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والخمسون، الملحق رقم ٣٩ (A/52/39).

(٥) المرجع نفسه، المرفق الأول.

(٦) A/52/402.

٧ - ترحب بالمساهمة المقدمة من بعض البلدان إلى الصندوق الاستئماني للتبرعات لتشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتدعو جميع البلدان، بما فيها البلدان المتقدمة النمو، إلى المساهمة في الصندوق الاستئماني؛

٨ - تحث مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة كما تدعو سواها من المنظمات الحكومية الدولية العاملة في مجال التعاون الإنمائي الدولي إلى بذل جهود متضافرة ونشطة في سبيل إدراج طرائق التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية في التيار الرئيسي لأنشطتها بأن تولي لها عناية كاملة عند تصميم وصياغة وتنفيذ وتقييم البرامج والمشاريع في أنشطتها التنفيذية؛

٩ - تقرر عقد جلسة تذكارية مدتها يوم واحد في بداية الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة، وفقا للفقرات ذات الصلة من التقرير الأول للمكتب^(٧)، للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد خطة عمل بوينس أيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية^(٨)، ومن أجل ذلك تطلب إلى الوحدة الخاصة للتعاون التقني بين البلدان النامية، باعتبارها الأمانة الفنية للجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، ومركز التنسيق للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية على نطاق المنظومة، أن يتوليا مسؤولية التحضير للجلسة التذكارية وتنظيمها، بما في ذلك توفير الوثائق المناسبة، بالتشاور مع الدول الأعضاء والمؤسسات والوكالات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة؛

١٠ - تقرر كذلك أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة والخمسين البند "الجلسة التذكارية للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد خطة عمل بوينس أيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية"؛

١١ - تطلب إلى الأمين العام أن يقوم، بالتعاون مع الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وبالتشاور مع الدول الأعضاء والمؤسسات والوكالات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، بتضمين تقييم وتوصيات تستهدف الاستمرار في تعزيز إدماج طرائق التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، بغية تعزيز الشراكة العالمية في التعاون الإنمائي الدولي، في تقريره عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية الذي سيقدم لنظر الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين؛

١٢ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والخمسين البند الفرعي "التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية". وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إليها في هذا السياق في تلك الدورة تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.
